كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

النظام القانوني لتسوية منازعات العقود النفطية

(دراسة مقارنة على العقود النفطية في ليبيا)

مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي الخاص

من الباحث

نصر جاب الله التهامي جلغاف

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي رئيساً

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ أبو الخير أحمد عطية مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون الدولي العام - وعميد كلية الحقوق - جامعة المنوفية.

الأستاذ الدكتور/ عاطف محمد الفقي عضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد - كلية الحقوق - جامعة المنوفية.

٢٠١٩م

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

صفحة العنوان

اسم الطالب: نصر جاب الله التهامي جلغاف

اسم الرسالة: النظام القانوني لتسوية منازعات العقود النفطية

(دراسة مقارنة على العقود النفطية في ليبيا)

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون الدولي الخاص

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

النظام القانوني لتسوية منازعات العقود النفطية

(دراسة مقارنة على العقود النفطية في ليبيا)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

نصر جاب الله التهامي جلغاف

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي رئيساً

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ أبو الخير أحمد عطية مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون الدولي العام - وعميد كلية الحقوق - جامعة المنوفية.

الأستاذ الدكتور/ عاطف محمد الفقي عضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد - كلية الحقوق - جامعة المنوفية.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴿٢٥﴾
وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ﴿٢٦﴾﴾

سورة طه الآية: ١٠٥

صدق الله العظيم

الإهـــداء

أهدى هذا المجهود إلى من ساهم في الوقـوف إلى جـانبي مـن الصغر إلى أن أتممت دراستي وكـافح مـن أجـل أن نعـيش حياة كـريمة أهدى إلى:

أبي العزيز

وإلى من سهرت على تربيتي وقاست في ذلك كـل الصـعاب لأن الوالد كان أغلب الأحيان خارج البيت لطبيعة عملـه إهداء إلى:

أمي الغالية

وإلى **زوجتي** التي تحملت معي الغربة وسهرت على توفير كل سبل الراحة لإتمام هذه الرسالة، وإلى أولادي الأعزاء

الباحث

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من قدم يد العون في مسيرتي العلمية سواء في ليبيا أو في جمهورية مصر العربية.

لذا لزاماً على أن أثنى وأتقدم بخالص شكري وامتناني واعتزازي البالغ لمعالي **الأستاذ الدكتور / أحمد قسمت الجداوي أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق – جامعة عين شمس** وهو الذي منحني من علمه الفياض ووقته الثمين رغم انشغاله في الحياة العلمية على رئاسته لجنة المناقشة والحكم على الرسالة. فبارك الله فيه، على ما يملك من خلق رفيع وكرم موفور، وطيب نفس وتواضع.

كما اقدم عرفاناً للجميل لمعالي **للأستاذ الدكتور/ أبو الخير أحمد عطية، أستاذ القانون الدولي العام وعميد كلية الحقوق – جامعة المنوفية،** على ما قدم من نصح وتوجيه في سبيل الوصول إلى هذه الثمرة العلمية، فمقترحاته وآرائه، كانت خير سبيل لتسهيل مهمتي بعد الله الرحمن الرحيم، فجزاك الله خيراً في الدنيا والآخرة، ووهبك الصحة والعافية والتوفيق الدائم بإذن الله تعالى.

كما اتقدم بالشكر والتقدير لمعالي **الأستاذ الدكتور / عاطف محمد الفقي أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد – كلية الحقوق – جامعة المنوفية.** على قبوله عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة رغم انشغاله في الحياة العلمية وضيق وقته. فجزاه الله عني خير الجزاء وبارك له في علمه ونفع به الآخرين.

فشكراً ألف شكر أقدمه لكم معالي السادة الأفاضل، وجزى الله الجميع خير الجزاء.

الباحث

مقدمة

يساهم قطاع النفط بفاعلية في بناء اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، فمن خلال الإيرادات التي تحصل عليها هذه الدول، ورأس المال الأجنبي المستثمر في هذه الصناعة، تساهم هذه الأموال في إنجاز مشروعات كبيرة بالبنية التحتية الأساسية، كشق الطرق وإقامة الكباري والجسور وتأسيس الإنفاق، كذلك إقامة المشروعات التي تحتاج إلى دعم من الشركات الكبرى العاملة في قطاع النفط، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة للفرد، والرقي بالمستوى التعليمي والصحي، كما أن هذه الإيرادات تساهم في تكوين خبرات وطنية في جميع المجالات.

ولا شك أن الاستثمارات النفطية الأجنبية في هذا المجال، هي العنصر الرئيسي للنجاح الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط.

من هنا بدأت الدول المنتجة للنفط، وخاصة العربية منها في تقديم تسهيلات لهذه الشركات للدخول إلى المنطقة العربية في منتصف القرن الماضي وهذا ما سارت عليه الدولة الليبية، الأمر الذى أوقعها في عقود مجحفة ولا تتناسب مع الثروة التي تمتلكها، ولكن كان احتياجها إلى رأس المال لاستخراج النفط والخبرات التي تمتلكها تلك الشركات في مجال الصناعة النفطية من المبررات الضرورية لقبول هذه الدول بتلك العقود.

ومع بداية عصر الاستقلال وظهور حركات التحرر التي شهدها العالم والدور الكبير الذى لعبته الدولة المصرية في مساعدة هذه الدول على نيل استقلالها ومساهمتها في بناء تلك الدول وبالأخص بناء الدولة الليبية والمساهمة المصرية فيها.

حيث قامت بأنشاء الإدارات الحكومية، وسنت القوانين الليبية بمساعدة من الخبرات المصرية في هذا المجال، فكان أن ظهر أول قانون نفط في الوطن العربي وهو القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥م وعلى ذلك القانون صدرت

أول عقود امتياز[1] نفطي في ليبيا، وكانت عقود الامتياز هي السائد في أغلب الدول المنتجة للنفط، إلى أن قام الدكتور مصدق رئيس وزراء إيران بتأميم النفط الإيراني، فثارت منازعة مع الشركة الإنجليزية، وتلك كانت بداية المنازعة الدولية في قطاع النفط، ولأن عقود النفط تعتبر من العقود طويلة الأمد وذات قيمة اقتصادية كبيرة، كان لابد للدولة أن تقوم بنفسها أو إحدى هيئاتها بإبرام تلك العقود مع الطرف الأجنبي والذى في أغلب الأحيان يكون شركة ذات ميزانية ضخمة ولها نفوذ عالمي وتأثير على السياسة الدولية.

فكان الصراع بين الدول المنتجة وهذه الشركات على تعديل تلك العقود–الامتياز القديم– إلى عقود جديدة أكثر نفعًا للدول المنتجة للنفط ولوجود شروط الثبات وعدم المساس كان من الصعب التوصل إلى حلول مع تلك الشركات، ولان الدولة عن طريق هيئاتها أصبحت طرفًا في هذه العقود.

وبهذا أصبح أمام الدول خيارات التأميم الذى فتح الباب على مصرعيه للمنازعات النفطية مع مجموعة من هذه الشركات، والبعض الأخر فضل التفاوض مع تلك الدول وقام بتعديل العقود إلى عقود مشاركة وعقود مقاسمة إنتاج. وتقدمت الشركات الأجنبية على ضوء التأميم إلى ساحات التحكيم للفصل بينها وبين تلك الدول المنتجة للنفط.

فإذا كانت عقود الاستثمار الدولية بشكل عام أكثر منازعات تتميز بالتعقيد نظرًا لدوليتها، فإن عقود النفط المبرمة بين الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية الأجنبية تثير منازعات أكثر تعقيدًا.

وذلك لأن الدولة طرف في العلاقة التعاقدية، وهي تعتبر من أشخاص القانون العام، والشركات الأجنبية تعتبر من أشخاص القانون الخاص، فمن

---

(1) أصل كلمة الامتياز في اللغة من الميز، أي التمييز بين الأشياء ويقال مزت بعضه عن بعض، أي ميزاً، ومزت الشيء أي عزلته، وماز الشيء ميزًا، فصل بعضه عن بعض، للمزيد راجع ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، سنة ١٣٠٠.

أسباب تعقيد هذه العلاقة التعاقدية أن أطرافها ينتمون إلى نظامين قانونين مختلفين، ويسعى كل طرف في هذه العلاقة إلى حماية نفسه وتحقيق مصالحة، فالدولة تسعى إلى تحقيق أكثر قدر من الإيرادات التي تمكنها من تحقيق خططها الاقتصادية، والشركة الأجنبية تسعى إلى تنمية رأس مالها وتحقيق أكبر قدر من الأرباح، هذا يؤدى إلى حدوث تضارب في المصالح الأمر الذى بسببه تحدث المنازعات بين الطرفين أثناء تنفيذه هذه العقود، لذا يجب الإعداد الجيد لتلك العقود عن طريق مفاوضات جادة، بين الطرفين أساسها حسن النية لمحاولة تفادي أي نزاع قد ينشأ مستقبلاً أو محاولة حل أي نزاع قد يحدث بالطرق الودية، حتى لا تكبر هوة المنازعة وتؤدى إلى وصول الطرفين إلى ساحات القضاء والتحكيم التي يتكبد كل طرف خسائر قد يكون في غنى عنها لو توصلوا إلى الحل الودى في تلك المنازعات.

ولعل من أهم نقاط الخلافات في تلك العلاقة التعاقدية، هو رغبة الدولة المنتجة إلى محاولتها إخضاع تلك العقود إلى قانونها الوطني ومحاكمها الوطنية، إذا فشلت مع تلك الشركات في الحلول الودية، ولكن تلك المحاولات كان مسيرها الفشل لعدة أسباب أهمها:

أولاً: لان الشركات الأجنبية رفضت المثول أمام قضاء تلك الدول بحجة أنها قوانين **بدائية** ولا يشمل نطاق تطبيقها مثل تلك العقود.

ثانيًا: أظهرت تخوف من ميول القضاة الوطنين إلى دولهم حماية للمصلحة العامة للدولة.

ثالثًا: طول أمد التقاضي بالمحاكم الأمر الذى يضيع عليها فرص استثمارية أخرى.

ولهذه الأسباب والخلفية الاستعمارية لدى تلك الشركات والتي تنظر إلى تلك الدول على أنها مازالت دول متخلفة، ولسيطرة هذه الشركات بحكم قواتها الاقتصادية على صناعة النفط استطاعت فرض وجهة نظرها في تسوية المنازعات النفطية وذلك باعتبار هذه العقود عقود دولية، وبالتالي محاولة